دعا ناخبات «الخامسة» إلى المشاركة الكثيفة في الانتخابات

المري: متمسك باقتراح الـ 595 ديناراً مساعدة شهرية لربة المنزل غير العاملة

شدد مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري على ضرورة دعم المرأة الكويتية في كل المجالات سواء في الوظيفة العامة أو في دورها كربة منزل ومربية للأجيال أو مشاركة كاملة في الحياة العامة، وأكد على ضرورة أن تحصل المرأة الكويتية على كل حقوقها التي اقرّها لها الدستور. وقال المري في تصريح صحافي إن دول العالم المتقدم حريصة على تخصيص مزايا للمرأة غير العاملة، كونها هي التي يقع على كاهلها مهمة تربية وتثقيف القوى العاملة التي يحتاجها المجتمع، مشدداً على أن المرأة من أولويات برنامج عمله، ومشيراً إلى الاقتراح الذي قدمه في المجلس المبطل وتم اقراره والذي ينص على منح المرأة الكويتية ربة المنزل غير العاملة البالغة من العمر 55 سنة فما فوق مساعدة مالية شهرية قيمتها 595 ديناراً. وأشار المري إلى الاقتراح الآخر في هذا الاطار المجلس البطل لتخفيض سن استحقاق المساعدة إلى 40 عاما، «وسنعمل على اقراره في حال وُفقنا بنيل ثقة ناخبي وناخبات الدائرة الخامسة»..

وشدد المري على ضرورة إنصاف ومساواة الشرائح النسائية المظلومة في المجتمع كالمرأة غير المتزوجة، الأرملة، المطلقة، والمتزوجة من غير كويتي، مشيراً إلى انه تقدم في المجلس الماضي الذي تم ابطاله بالعديد من المقترحات التي تصب في صالح المرأة، وبين أنه سيبقى على تواصل مع ناخبات الدائرة للاطلاع على همومهن ومشاكلهن ونقلها إلى داخل قاعة عبدالله السالم في حال حالفه النجاح في هذه الانتخابات.

واضاف ان المرأة الكويتية اثبتت في جميع المراحل أنها قادرة على العطاء وأثبتت جدارتها في مختلف المجالات، مع ما يمثله ذلك من ضرورة تخصيصها بالرعاية والمعاملة كي تحافظ على هذا العطاء اللامحدود في المجتمع والأسرة وإعداد الأجيال القادمة.

وأشار إلى أن للمرأة الكويتية حق علينا مقابل عطاءاتها «وسنسعى إلى باقي حقوقها كافة في المستقبل إن شاء الله سواء تعلقت بالرعاية السكنية او التامينات الاجتماعية أو المستحقات المالية وغيرها من الملفات والحقوق التي تهم المرأة الكويتية.

ودعا المري ناخبات الدائرة الخامسة إلى المشاركة الكثيفة في الانتخابات وممارسة حقوقهن في التصويت والانتخاب وفق قناعاتهن، بعيدا عن أي ضغوط، آملا أن يكون يوم 27 يوليو الجاري نقطة تحول في تاريخ الكويت للانطلاق نحو مستقبل مشرق وغد أكثر تفاؤلا.

ناصر المري

لن نتحرك خطوة إلا بالرجوع إلى الرأي الشرعي و«الشعبي»

الرشيدي: محاربة الفساد وتحريك مشاريع التنمية على رأس أولوياتي

قال مرشح الدائرة الخامسة الإعلامي عمر الرشيدي إنه سيركز على القضايا الأساسية، كالإسكان والصحة والتعليم، لافتا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب أن يقف الجميع صفا واحدا بعيداً عن التسويف والتأزيم والبعد عن التجريح الشخصي والعمل على تنفيذ خطة التنمية.

وأوضح انه يسعى بقوة إلى الاصلاح السياسي وتحريك عجلة مشاريع التنمية التي فشلت من تنفيذها الحكومة واصلاح السلطة التنفيذية بالرقابة وبتشريع القوانين في المجالات الخدماتية سواء تعليمية او صحية ومواجهة الفساد بالحكمة وتفعيل مواد الدستور بالإضافة إلى اصلاح الفساد بكشف الارصدة والتنسيق مع المجاميع الشبابية المستقلة والاستفادة في حماسهم لتحقيق الاستقلالية واسلمة القوانين ونشر الاخلاق الحميدة والمحافظة على تقاليد وعادات المجتمع الكويتي المسلم، مضيفا: سنعارض القوانين التي تقتل المواطن وتنشر الربا فلن نخطو اي خطوة الا بالرجوع الى الراي الشعبي والشرعي وسنسعى الى نصرة المظلوم في كافة شرائح مجتمعنا سواء كانت قضية البدون او قضية ذوي الاحتياجات الخاصة بدعمها من خلال حمل الامانة في مجلس الامة.

عمر الرشيدي

معاناة الكويت من الاختناق رغم الفوائض المالية غير مقبولة

الحمادة: السكن عنصر أساسي لاستقرار المواطن.. والحكومة تتجاهل حل أزمته

شدد مرشح الدائرة الخامسة سعود سلمان الحمادة في تصريح صحافي على أن السكن هو العنصر الأساسي لاستقرار المواطن وشعوره بالأمان ومع الأسف الشديد تعاني الكويت من مشكلة الإسكان، ومعلنا أنه متأسف على الرغم من الفائض الكبير بالميزانية والمساحات الشاسعة فمن المعيب لدولة مثل الكويت لا يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة بإمكاناتها الضخمة وفائضها المالي السنوي أن تعاني من مشكلة اختناق سكاني. وقال الحماده إن المراقب للوضع عن كسب منذ عقود مضت سيلاحظ تعمد الحكومة خلق هذه الأزمة لاعتبارات خاصة بها، وبغض النظر عن هذه الاعتبارات، وانطلاقا من دوري كمواطن قبل كوني مرشحا تهمني مصلحة الكويت وشعبها حاولت وضع خطة أسير عليها في حال وصولي لقبة البرلمان مع العلم بأن هذه الخطة لن ترى النور إلا بوجود رغبة حقيقية من الحكومة وأعضاء المجلس لاعتمادها وتنفيذها واقعيا ووضع جدول زمني لذلك.

واقترح الحماده عددا من النقاط التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع الحلول لهذه المشكلة منها موافقة الحكومة على وضع خطة خمسية تسمح بإطلاق مشاريع سكنية حقيقية تأخذ في الحسبان الأعداد المتراكمة للمواطنين الذين ينتظرون منحهم بيوتا لأسرهم، بحيث تنتهي هذه المشكلة بانتهاء الخطة الخمسية الموضوعة لحل هذه المشكلة المزمنة التي افتعلتها الحكومات المتعاقبة ولم تجد من يتصدى لها من أعضاء المجالس السابقة إلا من رحم ربك مقترحا بالإضافة إلى منح المواطنين قروضا مع تسهيلات لبناء السكن المناسب لكل أسرة، وإشراك القطاع الخاص للإسراع ببناء وحدات سكنية تقلص من المشكلة المتفاقمة، بالإضافة إلى افتتاح مكاتب تابعة للجنة المتابعة والمحاسبة تقوم بتحديد متوسط الإيجار الذي بات يلتهم ما لا يقل عن خمسين بالمائة من راتب الموظف الكويتي ويقاسم من مشكلة الطلاق بين الشباب بحسب الإحصاءات المدروسة وإنشاء المزيد من مراكز الشباب والملاعب الرياضية العصرية في منطقة... ومساعدة الجمعيات الأهلية واستحداث ناد اجتماعي في كل من مناطق المحافظات لشباب الدائرة وناد آخر لفتياتها.

سعود الحمادة

وفند أسباب المشكلة الإسكانية بالأرقام والإحصائيات قائلا: إن المشكلة الإسكانية من أولويات عمله وقال: تعتبر الكويت إحدى الدول الخليجية التي يقع نحو 90 في المئة من أراضيها تحت ملكية الدولة «أراضي أميرية» وأغلب هذه المساحات من الأراضي تعتبر حقوق امتياز لشركة نفط الكويت، النفط الذي يشكل 90 في المئة من إيرادات الموازنة العامة الكويتية، وأكد الحمادة أن شح الأراضي يبقى قائما في ظل عدم القدرة على التصرف في المساحات التي هي تحت مسؤولية شركة النفط، وفي ظل الزيادة السكانية المطردة يبلغ عدد السكان الذين بحاجة لسكن حوالي 70 في المئة من الكويتيين، بحسب تقديرات مصارف كويتية محلية والمواطن يضطر عادة للبقاء في ظل الانتظار حوالي 17 عاما مضيفا أن هذه القضية عندما تطرح الكل يدور في عجلة لا نهاية لها، مؤكدا أن عدد من المؤسسات اشتركت وحملت الإثم من وراء آلاف الطلبات التي كدست على الرفوف وأنه يحب دائما الحديث بالأرقام، ووفق آخر الإحصاءات فإن الزيادة في النمو بدأت منذ 1992 فارتفعت طلبات السكن من 85 طلباً في 1991 الى 369 في 1992 لتتجاوز عتبة الثلاثة آلاف في 1999، أي بزيادة 2968 في المائة! ومع بداية عام 2000 انتقل عدد طلبات السكن من نحو 37 الفا إلى نحو 90 الفا في 2010.

ونوه الحماده أن مقارنة الأرقام تبين لنا الزيادة المرتفعة في طلبات السكن، وأنها أكثر بكثير مما هو متوافر من المساكن، مما يعني أن هناك أزمة فعلية، وذكر الديوس أن في عامنا الحالي ال2012، فقد كسر حاجز الطلبات المتراكمة ال100 ألف طلب في تاريخ 2012/9/22.

المال السياسي منتشر بكثافة في الدائرة الثالثة

البغلي: مطلوب إجراءات حاسمة للتصدي لظاهرة شراء الأصوات

طالب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة هشام البغلي سمو رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالالتفات لقضية شراء الاصوات وتطبيق القانون بحزم على من كل من تسول له نفسه تخريب العملية الديمقراطية واغراق الساحه الانتخابية بمثل هذه الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي مشيرا الى ان هناك من رصد ميزانيات خاصة ويقوم وسطاؤه الان بالترويج له عبر منح المال السياسي خاصة في الدائرة الثالثة كما ان الانتخابات الفرعية علي اشدها ولكن يبدو ان وزارة الداخلية تغط في سبات عميق

وقال البغلي في تصريح صحافي ان مثل هذه الظاهرة يجب على وزارة الداخلية ان تقوم بمراقبتها في كافة الدوائر الانتخابية وان تعمل تحرياتها اللازمة لرصدها وتضبط مرتكبيها موضحا ان وزارة الداخلية تغض النظر عن مثل هذه التصرفات والتي جرمتها القوانين متساءلا اين وعود وزير الداخلية بتشكيل فرق خاصة لضبط جرائم شراء الاصوات ؟ واين رئيس الوزراء عن مثل هذه التصرفات التي تضرب شفافية العملية الانتخابية والديمقراطية الكويتية؟

واكد اننا سنقوم بدورنا الذي يمليه عليه ضميرنا وننبه وزير الداخلية بأن هذه الظاهرة قد بدأت وعليها مسؤولية كبيرة في ضبطها واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة حيال مرتكبيها وليتذكر وزير الداخلية جيدا جيدا ان سمو امير البلاد حفظة الله هو من امر بتطبيق القانون على الجميع والكبير قبل الصغير فهل يعي وزير الداخلية ذلك؟.

هشام البغلي

طالب الحكومة بدراسة سوق العمل وربطها بمخرجات التعليم

المطوع: رؤية شاملة للتنمية الشبابية لخلق جيل قادر وواع

أكد مرشح الدائرة الثانية المهندس وائل المطوع أن الشباب الكويتي مؤهل لقيادة قاطرة التنمية وإحداث النهضة الشاملة التي تنتظرها الكويت، مشيراً أن هناك العديد من القضايا الشبابية التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها وإيجاد الحلول الجادة لها وعلى رأسها دعم العمالة الوطنية، والقضاء على البطالة المقنعة، مطالبا الحكومة بدراسة سوق العمل وربطها بمخرجات التعليم وفتح باب الإبتعاث بتوسع للخريجين في تخصصات يتطلبها سوق العمل.

وأكد المطوع أنه سيأخذ على عاتقه تفعيل دور مراكز تنمية المجتمع وإنشاء المرافق الرياضية والثقافية في مختلف دوائر ومناطق الكويت لشغل أوقات الفراغ، واستيعاب طاقات الشباب بما يفيدهم أنفسهم وينعكس بالفائدة على المجتمع بأسره، محذرا في الوقت نفسه من تجاهل الشباب وقضاياهم وعدم إيجاد المناخ الوظيفي والاجتماعي والترفيهي الذي يستوعب طاقاتهم.

وائل المطوع

العنزي: سأعمل على توافق قوانين المجلس مع الشريعة

أكد مرشح الدائرة الرابعة محمد العنزي ان المرحلة الحالية تتطلب تعزيز الهوية الاسلامية متمثلة في العقيدة السليمة، كما دعا اليها نبينا محمد، وانه سيعمل في حال وصوله الى مجلس الامة، فان همه الاول سيتمثل في العمل على توافق القوانين التي يقرها المجلس مع احكام الشريعة الاسلامية، التي يجب ان تكون المصدر الرئيسي للتشريع.

وقال العنزي في تصريح له: ان سبب ما تعيشه الكويت من ازمات في شتى المجالات، وتفشي الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع، هو بعدها عن تطبيق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء، مؤكدا انه لن تتطور امتنا وتتقدم طالما هي بعيدة عن نهج السلف الصالح. واضاف: لاشك أن أحكام الشريعة الإسلامية كلها متحدة ومترابطة ومتناسقة، ويجب أن تؤخذ كلها دون إنتقاء، فالشريعة الإسلامية بأحكامها العامة والشاملة ليست أجزاء متفرقة، فقد وضعت هذه الأحكام منسجمه مع بعضها الآخر ومكمله لها»، مشددا على «أن أحكام الشريعة الإسلامية الواردة في الكتاب والسنة واجبة التطبيق في كل زمان ومكان.

وشدد على انه لن نستطيع تحقيق وحدتنا الوطنية الا من خلال التمسك بالعقيدة، وتطبيق نهج السلف الصالح، مطالبا بمحاربة البدع التي ظهرت في الاونة الاخيرة.

وتابع العنزي نحتاج الى إرجاع الاعتبار للشريعة الإسلامية في القوانين التي نقرها، وتفعيل الحكم الشرعي القطعي تفعيلا كاملا وشاملا، وهو وجوب الحكم بما انزل الله في محكم اياته: «وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، ونحتاج الى ملاءمة أحوال المجتمع ومؤسساته مع أحكام وآداب الدين الإسلامي السمح.

وبين انه في حال حصوله على ثقة الناخبين ووصوله الى مجلس الأمة، فانه سيكون همه الاول هو العمل على توافق القوانين التي يقرها مجلس الأمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي يجب ان تكون المصدر الرئيسي للتشريع، وسيرفض اي قانون يخالف احكامها، فلا خير فينا ان لم نلتزم بشريعتنا التي هي صمام الأمان لمجتمعنا.

محمد العنزي

أكد أهمية تجاوز المرحلة الصعبة بعد حكم المحكمة الدستورية

الشريفي: توظيف الشباب له أهمية قصوى في برنامجي الانتخابي

دعا مرشح الدائرة الرابعة عبد الكريم جارالله الشريفي إلى ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة والحزبية والطائفية والقبلية، مشددا على أهمية الاستقرار في المرحلة الراهنة من أجل تجاوز المرحلة السابقة بكل سلبياتها، وذلك بهدف تنمية البلاد وتطويرها، وحل المشاكل التي تعاني منها، لاسيما المشاكل المزمنة.

وقال الشريفي في تصريح صحافي: إن البلاد مرت في المرحلة الماضية بالكثير من العقبات والصعاب التي عكرت مسيرتها البرلمانية المشرفة، وحان الوقت لتجاوز تلك المرحلة، بعد حكم المحكمة الدستورية بتحصين الصوت الواحد، داعيا إلى مشاركة الجميع في هذه الانتخابات لإنجاح هذا العرس الديمقراطي. مؤكدا ضرورة مشاركة كل من يرى في نفسه القدرة لخدمة الوطن في هذه الانتخابات، مبيناً إن الكويت بحاجة إلى الشباب لإكمال المسيرة البرلمانية، وتحقيق الانجازات التشريعية التي يحتاج إليها المواطنون، وكذلك الأداء الرقابي الذي هو أساس عمل البرلمانات.

وطالب الشريفي، الذي شارك في اطفاء حرائق آبار النفط الناجمة عن الغزو العراقي عام 1990، السلطتين التشريعية والتنفيذية بالتعاون لتحريك عجلة التنمية التي توقفت مسيرتها لفترة طويلة، حيث أن الكويت في أمس الحاجة للتنمية بعد أن سبقتها دول الخليج بمراحل كثيرة، مرجعا السبب في ذلك إلى الخلافات الكثيرة والمتعددة بين السلطتين.

وأشار إلى أن المادة 50 من الدستور الكويتي نظمت العلاقة بين السلطات التي أكدت الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينها، ومن ثم فمن حق مجلس الأمة استخدام أدواته الدستورية كالأسئلة والرقابة والاستجوابات بشفافية مطلقة من دون أن يكون هدفها الابتزاز السياسي، وهذا يعني أن الحكومة مطالبة بالتعاون مع المجلس وتوفير كل ما يحتاجه، موضحاً إن النجاح في نهاية الأمر لن يحسب للبرلمان فحسب وإنما للطرفين معا. وشدد على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد، مشيراً إلى أن الوحدة الوطنية هي السياج الحقيقي الذي يحمي البلاد بعد الله عز وجل من كل الفتن، فضلاً عن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع لاسيما أن هذه المبادئ من الركائز الأساسية في الدستور الكويتي، وهي التي ساهمت إلى حد بعيد في استقرار البلاد وأبعادها عن جميع الشرور والفتن التي تعصف بالشعوب، علاوة على تكريس سيادة القانون. ولفت الشريفي، الذي عمل في القطاع الخاص لفترة طويلة، إلى أهمية اعطاء هذا القطاع أولوية في المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن سياسة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري التي دعا إليها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في أكثر من مناسبة لا يمكن أن تتحقق إلا بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوفير الدعم الكامل له، فضلاً عن وجود القوانين المهمة بالنسبة له، مشيراً إلى أن استمرار الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدخل القومي يعد أمرا خطيرا لاسيما في حال هبوط أسعار النفط إلى مستويات غير متوقعة، وبالتالي من الضروري اشراك القطاع الخاص في مشاريع التنمية الاقتصادية، ومشاركته في حل القضية الإسكانية وتوظيف الشباب، مضيفاً: إن زيادة طوابير العاطلين عن العمل يعني وجود خلل في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لعدم الاستفادة من الامكانات الكبيرة التي يملكها القطاع الخاص للمساهمة في حل هذه المشكلة، معتبراً هذه القضية من ضمن أولوياته التي سوف يسعى إلى حلها وإيجاد الحلول الناجعة لها في حال وصوله إلى البرلمان.

عبد الكريم الشريفي

المطيري: مشاريع خطة التنمية حبر على ورق

طالب مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الامة محمد عويد المطيري الحكومة بضرورة الالتفات لقضايا المواطنين والمبادرة لحل مشاكلهم مشيرا الى اهمية ان تكون لدينا حكومة واعية على قدر من المسؤولية تملك روح المبادرة لحل كافة القضايا لا ان تعتمد فقط على ردود الافعال.

وقال المطيري في تصريح صحافي ان المرحلة القادمة ستكون نقطه فاصلة مابين الانجاز وعدمه وعلى الحكومة مسؤوليات كبيره في تنفيذ كم كبير من القوانين التي اصدرها مجلس الامة خاصة تلك القوانين والقرارات التي تتعلق بقضايا الاسكان والتوظيف والتنمية مشددا على ان المرحلة القادمة مرحلة عمل وانجاز وتحقيق طموحات المواطنين وعلى المجلس القادم ان يضع حزمة من الاولويات الهامة حتى يقوم بحلها واقرار القوانين المناسبة لها فلايجوز ان تكون لدينا ميزانيات تقدر بالمليارات ولايزال المواطن يئن من سوء الخدمات العامة في مختلف المجالات كالصحة والتعليم والاسكان.

واضاف: لقد تم اقرار قانون خطة التنمية قبل نحو 3 سنوات وحتى الان لم نشهد اي تطور او تنمية في اي من هذه الخدمات متساءلا عما حققته هذه الخطة خلال الفترة الماضية من مشاريع وما الفترة الزمنية المحدده لانجاز مشاريعها خاصة واننا حتى الان لم نرى انجاز مشروع واحد التزمت فيه الحكومة في خطة التنمية مما يدل على ان ما جاء في الخطة عبارة عن حبر على ورق فقط.

محمد المطيري